الأمم المتحدة

الجمعية العامـــة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٥
المعقودة يوم الأربعاء
١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد هامبرغر (هولندا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنـــي فـي غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/51/SR.5
3 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد كا (السنغال): قال إنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن الحالة العالمية في نهاية القرن أقل استقرارا بكثير مما كان يؤمل فيه. فمن المؤكد أن التقدم المحرز في خلق مناخ من السلم والتعاون أثار آمالا مشروعة في تقاسم الفوائد المترتبة على السلم. ومع ذلك، فهذه الفوائد، التي يمكن أن تسهل عمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي ترعاه الأمم المتحدة، لم تظهر بعد. فمناطق عديدة من العالم مازالت تعاني من الفقر والبطالة والمرض ونمو السكان المنظم تنظيما ضعيفا والتدهور البيئي، ويكون ذلك أحيانا على نطاق لم يسبق له نظير.

٢ - ومن الواضح، في ظروف الاعتماد المتبادل الراهنة، يتوقف تحقيق السلم والأمن الدوليين الدائمين بصورة أساسية على قدرة المجتمع الدولي على إيجاد حلول عملية لهذه المشاكل.

٣ - ويرى السنغال أن سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الرئيسية التي سيتوجها مؤتمر القمة العالمي للأغذية قد صورت بوضوح العلاقات المترابطة بصورة وثيقة بين السلم والتنمية وأمن البشرية.

٤ - وكل ما هو مفتقد حاليا هو الإرادة السياسية على الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها، بواسطة تعبئة موارد جديدة وإضافية بصورة كافية. والنتيجة المتناقضة هي أن المساعدة الإنمائية الرسمية، في عصر تتزايد فيه الاحتياجات بصورة مستمرة، آخذة في التناقص. والتدني في التعاون الدولي من أجل التنمية، في عالم تزداد فيه التفاوتات في الأداء الاقتصادي اتساعا، يزيد من حجم الهوة بين الشمال والجنوب.

٥ - وقال إن السنغال يكرر تأكيد الحاجة الى إيجاد شكل جديد من المشاركة الجماعية في التنمية، تدعمه مسؤولية مشتركة ولكنها متمايزة، كما تدعمه روح حقيقية من التضامن. وهذا يستتبع تصور عالم جديد، وحل مشكلة الدين بصورة حاسمة، والإقلاع عن التدابير الحمائية والانعزالية، وحماية البيئة، وتطبيق قواعد تجارية شفافة وغير تمييزية ومنصفة على صعيد عالمي، على النحو الذي اتفق عليه في الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٦ - وقد أظهر استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الافريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف إنشاء وتعزيز الإطار اللازم للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وبالرغم من اتخاذ عدد من المبادرات التي تستحق الثناء، مثل مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الافريقية، فإن المجتمع الدولي لم يف بعد بالالتزامات التي تعهد بها فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد.

٧ - وبالنظر الى انهيار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا قبل ٥ سنوات، فينبغي على الشركاء في تنمية تلك القارة أن يضاعفوا جهودهم لكفالة ألا تكون للبرنامج الجديد نتائج مخيبة مماثلة. وعلى أية حال، فإن عهد الوعود غير الموفى بها يبدو أنه قد انتهى الى غير رجعة وأصبحت الحاجة الى المواصلة حتى النهاية أعظم مما كانت في أي وقت مضى.

٨ - وقال إن افريقيا ترغب في الخروج من دورة المساعدة والمديونية، وتأمل في فتح أسواق لمنتجاتها كي تتمكن من أن تحتل مكانتها الحقة في الاقتصاد العالمي وأن تمول عملية التنمية بنفسها. وقد شرعت البلدان الافريقية، واضعة ذلك الهدف نصب أعينها، في تنفيذ إصلاحات لتشجيع مبادرات القطاع الخاص وتعبئة الموارد الداخلية واجتذاب المستثمرين الأجانب.

٩ - وأخيرا، طلب الى الشركاء في التنمية الافريقية التسليم بأهمية الثورة الصامتة الناشئة عن الإصلاحات التي يجري تنفيذها وأبرز أهمية مبدأي التضامن والتكامل وروح المشاركة الجماعية التي ينبغي أن تحكم التعاون الدولي.

١٠ - السيد باشارد (النيجر): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين وقال إن انتهاء الحرب الباردة، والتصديق من قبل عدد كبير من الدول على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل خطوات حاسمة في تاريخ البشرية. وفي هذا الإطار، تدعو النيجر المجتمع الدولي الى مواصلة تعزيز السلم العالمي بصورة فعالة. ومع ذلك، فإن ذلك السلم لن يدوم بدون اعتماد تدابير جذرية محددة للقضاء على الفقر ووضع قواعد للعدالة واجبة التطبيق عالميا.

١١ - وأضاف أن ما يزيد على نصف سكان العالم يعيشون في فقر، وأن أقل البلدان نموا تعاني أسوا نتائج تلك الحالة. وبوجه خاص، تضخمت مشكلة الدين الى حد لا يطاق. وهذا يتطلب قرارا سريعا وملائما يوفر حلا لبعض المشكلات الحاسمة التي تواجه البلدان النامية، وخاصة أقلها نموا.

١٢ - وأعرب عن اعتقاد النيجر الراسخ بأن الوسائل متوفرة لتحقيق رفاه سكان العالم وأن الأمم المتحدة تستطيع أن تعمل كحفاز لتحقيق تلك الغاية. فالصعوبات المالية والاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية تنجم في الغالب عن اعتبارات سياسية تؤثر على الاستثمارات الدولية، وليس عن افتقار الى مشاريع فعالة التكاليف. فينبغي أن تشجع منظومة الأمم المتحدة المستثمرين على ألا يأخذوا في اعتبارهم إلا معياري الأمن والربحية في مبادراتهم المتعلقة بإنتاج السلح والخدمات. وصرح بأن المضاربة المالية من جانب بعض بلدان الشمال تسبب تخفيضات كاذبة في قيمة العملات وتؤثر تأثيرا عكسيا على معدلات التبادل التجاري، الأمر الذي يضر اقتصاديا ببلدان الجنوب.

١٣ - ومضى يقول إن المبادرة الجديرة بالثناء التي اتخذتها مؤسسات بريتون وودز لإنشاء صندوق استئماني متعدد الأطراف لتخفيف عبء الدين الخارجي عن أقل البلدان نموا قد قصرت مع ذلك في تحقيق توقعات تلك البلدان، التي كانت تأمل في إلغاء دينها.

١٤ - وإن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل عاملا رئيسيا آخر بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية وينبغي أن تولى اهتماما عاجلا. ودون إغفال ذكر حاجة الدول الى زيادة مدخراتها المحلية، تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية أحد الشروط الأساسية لإنعاش عملية التنمية في أقل البلدان نموا. ولذلك فإن مساهمات البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تصل الى مستوى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهي النسبة المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة. ورحب بما يبذله بعض الدول الأعضاء من جهود للوفاء بالتزاماتها.

١٥ - وحث على إيلاء اهتمام سريع أيضا لتنفيذ اتفاقات مراكش، في إطار منظمة التجارة العالمية. فتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية وتوفير المعونة التقنية والمالية لتمكين البلدان النامية من تنفيذ سياسة لتنويع الصادرات، أفقيا ورأسيا على السواء، سيتيح لهذه البلدان الوسائل اللازمة لتحقيق تنمية إقتصادية فعالة.

١٦ - وقد اتضح في مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الرئيسية المعقودة في الآونة الأخيرة أن المجتمع الدولي أصبح يعي حقائق حياة الشعوب في أجزاء معينة من العالم. ومع ذلك، فإن معظم صانعي القرار السياسي وشعوب بلدان عديدة لا يعون الأهمية الحقيقية للآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي الى فقر مطلق في بعض البلدان. ولمعالجة هذا الجهل، كان أمرا أساسيا أن تصوغ الأمم المتحدة أساليب عمل جديدة تزيد الوعي بين ظهراني صانعي القرار، كالبرلمانيين، والمجتمع المدني والشعوب بإعطائهم مزيدا من المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة وعن مركز وآليات التعاون المتعدد الأطراف.

١٧ - فالبرامج التي تعرضها وسائط الإعلام الجماهيري عن الأمم المتحدة ليست كافية. إذ يجب زيادة عدد ساعات هذه البرامج، وينبغي نشر مقالات صحفية في كل بلد. وينبغي أيضا تشجيع الاتصال المباشر بين الشعوب، من خلال ممثليهم البرلمانيين والسلطات الأخرى. وقصارى القول أن الإعلام الدولي بصدد البلدان النامية ينبغي أن يكف عن تصوير المشاكل الكبيرة فقط التي تبتلي تلك البلدان؛ إذ عليه أيضا أن يتحدث عن أسباب تلك المشاكل.

١٨ - السيد جيانما (تايلند): أعرب عن تأييده للآراء التي وردت في بيان كوستاريكا باسم مجموعى الـ٧٧ والصين، وكذلك للآراء الواردة في البيان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي العشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ٧٧ والصين.

١٩ - وقال إن وفده يشعر بالتفاؤل لاستمرار توسع اقتصادات البلدان النامية والإنجازات الإيجابية التي حدثت أيضا بين أقل البلدان نموا في افريقيا وآسيا. وأضاف أن هذه الاتجاهات الإيجابية ينبغي أن تشجع جميع الدول الأعضاء على مضاعفة التعاون الدولي.

٢٠ - وبالرغم مما يقال من أن النمو الاقتصادي العالمي ناتج عن عولمة الاقتصاد، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون على وعي تام بأن تلك العملية مقصورة في معظمها على التفاعل فيما بين القطاعات الخاصة لتلك البلدان، وأن هدفها الوحيد هو الحصول على الأرباح. وهذا يختلف عن أهداف القطاع العام، التي هي أهداف أرحب لأن الحكومات، حسب مرحلة التنمية في بلدانها، تملك أولويات مختلفة وتتبع سياسات مختلفة إزاء الكثير من القضايا الاقتصادية والتجارية الهامة، بما فيها كيفية تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فليس ثمة رأي مشترك بصدد العولمة، والتعاون الحكومي الدولي ضمن إطار الأمم المتحدة يتسم بصعوبة أكبر.

٢١ - أما بصدد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإن تايلند، التي أثبتت وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ترى الأول عاملا لا غنى عنه للتنمية البشرية والتنمية المستدامة كل.

٢٢ - ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي المطرد لا يمكن أن يتم إلا بتنفيذ سياسات متسقة في مجال الاقتصاد الكلي وقرارات حكومية أخرى. فينبغي أن تتوفر إرادة سياسية محلية على الصعيد الوطني والتزام بالتنمية من جانب الشعوب وقادتهم. وتوفر بيئة دولية مشجعة أمر ضروري أيضا.

٢٣ - وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بصدد إصلاح الأمم المتحدة، ذكر أن وفده أعرب، أثناء مناقشة السنة الماضية في اللجنة الثانية عن استيائه لعدم وجود إرادة سياسية مشتركة في صدد التعاون الدولي، ولا سيما بشأن دور الأمم المتحدة في التنمية. وحال تباين الآراء أيضا دون تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. وبالإضافة الى ذلك، فإن خطة التنمية، التي يفترض أن توفر مخططا لإصلاح دور الأمم المتحدة في مجال التنمية وإطارا للتعاون الدولي، لم تستكمل بعد. وصرح بأن وفده يرى أنه ينبغي الانتهاء من هذين الواجبين الهامين وتنفيذهما في أقرب وقت ممكن. وحث جميع الدول الأعضاء على إظهار أكبر قدر ممكن من المرونة في المفاوضات بشأن خطة التنمية وعلى التركيز على المسائل التي لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها بعد.

٢٤ - ومضى يقول إن وفده يرى أن عمل اللجنة الثانية ينبغي أن يتركز على استعراض تنفيذ التوصيات التي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية فيما يتعلق بالتنمية. وحث جميع الدول الأعضاء على النظر فيما حدث من تقدم أو نكسات في التعاون الدولي في مجال البيئة والسكان وإيجاد العمالة ونقل التكنولوجيا وتحركات رأس المال والتجارة الدولية والتعاون بين بلدان الجنوب.

٢٥ - السيدة راميرو ـ لوبيز (الفلبين): بعد الإعراب عن تأييد وفدها للبيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧، قالت إن التنمية البشرية تستتبع التحقيق الكامل لإمكانات وقدرات البشر، بما ينسجم مع البيئة وتقاسم ثمرات الرخاء. وذكرت أنه بالرغم من أن وفدها لا يتفق مع جميع النتائج الواردة في تقرير التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد أقرت بأن تطوير مؤشر التنمية البشرية، والتقرير ذاته، يمثل مجهودا هاما وجديرا بالثناء يهدف الى تصوير التنمية بصورة أفضل وإلى إعطاء شكل لمفهوم التنمية البشرية المستدامة. وفي هذا الخصوص، ربما يكون في الإمكان توسيع المؤشر بحيث يشمل بعض المؤشرات المتصلة بالبيئة، مثل مستويات التلوث. وحثت على أن يؤخذ في الاعتبار، في عملية تشجيع التنمية البشرية المستدامة، أن الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يجب أن تصنع بإرادة وتصميم سياسيين، كي يعزز كل منهما الآخر وكي يستطيع النمو الاقتصادي أن يحسّن التنمية البشرية المستدامة.

٢٦ - وأفادت بأن بلدان شرقي آسيا وضعت استثمارات كبيرة في مجال تنمية الموارد البشرية، مما أسهم في تحقيق نمو اقتصادي مطرد لمدة تزيد على عشر سنوات. وذكرت أن الفلبين وجهت جهودها نحو تنمية إمكانات شعوبها والمحافظة على رفاههم، كما يمكن أن يشاهد في البرامج الاجتماعية الاقتصادية الموجهة الى القطاعات المحرومة من المجتمع. وقد بدأت هذه البرامج تؤتي ثمارها: فقد انخفض مستوى الفقر المطلق بينما ازداد معدل دخل الفرد؛ وتواصل النمو الاقتصادي؛ وهبطت نسبة خدمة الدين بالقياس الى الصادرات؛ ودخلت الفلبين من جديد الى سوق رأس المال الخاص بحثا عن مصادر تمويل خارجي.

٢٧ - ومن أجل تعزيز التنمية البشرية المستدامة لتحقيق رخاء حقيقي، يجب أن يبلغ النمو الاقتصادي في البلدان النامية نسبة تتراوح بين ٥ و٩ في المائة. وسيكون من الضروري توفر بيئة اقتصادية دولية داعمة تتميز بالانفتاح في الاقتصاد العالمي والنظر في الاحتياجات والأحوال في العالم النامي لتحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، فعلى المجتمع الدولي أن يَحذَر القوى التي تحول دون توسيع نطاق الفوائد المتأتية من العولمة وأن يكفل أن تؤدي العولمة الى زيادات مطردة في الصادرات حيث تتمتع البلدان النامية بميزة نسبية، خاصة في المجالات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة. وقالت إنه لا يمكن قبول التدابير الحمائية، سواء أكانت في شكل إعانات، أو حماية بيئية، أو حقوق لليد العاملة أو معايير صحية.

٢٨ - وينبغي منح معاملة تفضيلية لصادرات البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نموا. وفي شرق آسيا، حيث أمكن الحصول على فوائد من تحرير التجارة والتدفقات الرأسمالية من الخارج، يجب ضمان استدامة هذه التدفقات ويجب أن تدرس طرق لاستكشاف توسيعها بحيث تشمل العالم النامي بوجه عام.

٢٩ - وبالنظر الى الأثر الذي تحدثه السياسات النقدية للبلدان المتقدمة النمو على العالم بأسره، أفادت بأن وفدها يحيط علما بجهود مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة الهادفة الى تعزيز نظام النقد

الدولي من خلال تحقيق ترابط أفضل بين سياساتها المتعلقة بالاقتصادات الكلية، انسجاما مع النداء الموجه في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع.

٣٠ - ورغم صحة القول بعدم وجود صلة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فإن البلدان النامية تجد نفسها في حلقة مفرغة، لأن النمو الاقتصادي المطرد أمر مشكوك فيه أيضا في غياب مستوى معين من التنمية البشرية. فتلك البلدان إما أن تركد اقتصاديا، أو أن تحقق نموا حديا، أو أن تسير في طريق أطول بكثير الى النمو الاقتصادي المطرد.

٣١ - وأخيرا، حثت البلدان المانحة أن تفي في أقرب وقت ممكن بهدف الـ٠,٧ المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية، فذلك يمثل جزءا أساسيا من تقاسم التكاليف اللازم للتنفيذ الكامل للأولويات التي حددت في المؤتمرات الدولية المختلفة المعنية بالتنمية. ووجهت عناية المجتمع الدولي أيضا الى مشكلة دين البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا. فحل هذه المشكلة يتطلب أكثر من المرونة التي نصت عليها أحكام نابلي، وشددت على أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المفاوضات ينبغي أن يوفر دعما مناسبا لجهود تلك البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية المطردة والتنمية المستدامة.

٣٢ - السيد غلافاناكوف (بلغاريا): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. وأعرب عن ترحيب بلده بزيادة فاعلية أنشطة الهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وفقا لمفهوم التنمية المستدامة. ووصف الاستدامة في سياقها العالمي، بأنها تشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإنسانية للتنمية. وقد نشأ في السنوات الأخيرة اتجاه عام صوب العولمة والتحرير، اللذين أوجدا فرصا وتحديات جديدة لجميع الدول، وأتاح لها الاستفادة من ميزاتها النسبية من خلال التجارة الحرة والمنصفة.

٣٣ - وصرح بأن بلغاريا تعلق أهمية خاصة على إدماجها الكامل في النظام التجاري العالمي كشرط أساسي لنمو اقتصادي وتنمية مطردين، وعلى إدماج البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي. وقال إن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي الى اقتصادات تلك الدول وإمكانية وصول منتجاتها الى أسواق الاقتصادات المتقدمة النمو مازالت غير كافية لتوليد نمو اقتصادي مستدام. وأوضح أن وفده يرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضاعف من جهودها لدعم عملية دمج البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي على أساس مرحلة التحول وإعادة التشكيل التي يمر بها كل بلد على حدة، مشجعة بذلك على إنشاء أعمال تجارية خاصة وإقامة إدارة ذات توجه سوقي للمشاريع التي تملكها الدولة. وهذه العناصر، مضافا إليها التنسيق المنهجي لأنشطة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند تصميم الأنشطة البرنامجية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

٣٤ - وثمة مسألة أخرى متصلة بصورة وثيقة بالتنمية المستدامة هي قضية الدين الأجنبي، التي ينبغي على المجتمع الدولي أن يواصل عمله للتغلب عليها، بالنظر الى أنها تشكل عقبة في وجه التنمية المستدامة في بلدان ومناطق مختلفة من العالم.

٣٥ - وصرح بأن وفده يلاحظ مع الارتياح اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. غير أن المشاكل الخاصة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال يمكن أن تنعكس بصورة أكثر دقة في جدول أعمال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية.

٣٦ - ودعا الى القيام بإعداد مناسب لدورة الجمعية العامة الاستثنائية في عام ١٩٩٧ الخاصة بتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وذلك كي تحقق هدفها. وأعرب عن ارتياح وفده للعمل الناجح الذي أنجزته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة، وخاصة استعراض جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ في سياق برنامج عملها المواضيعي الأول الذي يستغرق عدة سنوات. وصرح بأن وفده يؤيد الرأي القائل إن الدورة الاستثنائية ينبغي ألا تحاول التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١، بل ينبغي أن تركز على متابعة تنفيذه. وأعرب عن تأييد بلغاريا لمبدأ المسؤوليات المشتركة المتمايزة، واضعة في اعتبارها الإمكانية الاقتصادية والتكنولوجية للمختلف الدول. ودعا الى زيادة تحرير تبادل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل تمكين البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من الوفاء بالتزاماتها بنجاح.

٣٧ - وذكر مسألة أخرى ذات صلة في سياق التنمية المستدامة وهي المساعدة الاقتصادية الخاصة المقدمة لدول ثالثة متضررة من تنفيذ الجزاءات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن. فتعليق الجزاءات لا يمحو آثارها السلبية الطويلة الأجل التي لحقت باقتصادات دول ثالثة متأثرة ولو أن مشاركة هذه الدول في عملية السلم الجارية، وانخراطها الى جانب شركاء آخرين في أعمال التعمير والإنهاض التالية للصراع في المناطق التي حاقت بها الأزمة قد خففا جزئيا من الأثر السلبي للجزاءات.

٣٨ - وصرح بأن الخطوات العملية الهادفة الى تقديم مساعدة محددة الى البلدان الثالثة المتأثرة مازالت قاصرة بشدة، على الرغم من ذلك. وأخبر أن بلغاريا، التي تضع في اعتبارها خطورة المشكلة، تعتزم أن تقدم مرة أخرى مشروع قرار حول ذلك الموضوع في الدورة الحالية للجمعية العامة. فإقامة تعاون اقتصادي نشط في المنطقة يمثل إحدى الطرق للمساعدة في التخفيف من الأثر السلبي للجزاءات. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ عقدت بلغاريا مؤتمرا لوزراء خارجية بلدان جنوب شرقي أوروبا، نوقشت فيه مجموعة من الإمكانيات لتكثيف التعاون الإقليمي في مختلف المجالات، بما فيها الهياكل الأساسية العابرة للحدود، وتعزيز التجارة والاستثمار، والتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد ورد موجز لنتائج المؤتمر في إعلان صوفيا، الذي صدر بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة (A/51/211-S/1996/551).

٣٩ - السيد سيكرا (سلوفاكيا): قال إن التغيرات في الهيكل الاقتصادي والسياسي العالمي أدت الى نشوء تحديات وفرص جديدة بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد كان الأداء الاقتصادي لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية في عام ١٩٩٥ مختلفا. ففي بعض البلدان، ومعظمها أعضاء في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، أحرز تقدم كبير في الانتقال من التخطيط المركزي الى الاقتصاد السوقي وتحققت معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٥ و٧ في المائة. وقد ازدهر اقتصاد سلوفاكيا في عام ١٩٩٥، بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٧,٤ في المائة. وقد اكتملت بصورة أساسية عملية التحول الى اقتصاد سوقي، كما يتبين ذلك من حقيقة أن القطاع الخاص أنتج ما يقرب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥. والمصرف الوطني ملتزم بقوة بتحقيق هدفي تضخم منخفض وعملة مستقرة.

٤٠ - وفيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، أفاد بأن سلوفاكيا وقعت اتفاق انتساب مع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٣. وقد بدأ سريان ذلك الاتفاق في عام ١٩٩٥ وفتح الطريق لتوسيع التجارة مع الاتحاد الأوروبي. وسلوفاكيا طرف أيضا في اتفاق مع بلدان أوروبا الوسطى لخفض وإزالة الحواجز التجارية ابتداء من عام ١٩٩٧. وتؤيد سلوفاكيا النماذج الحديثة من الانتاج والاستهلاك القابلين للإدامة ومبادئ التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد تعترف بالحاجة الى السعي الى حلول للمشاكل البيئية في إطار أوروبي شامل وعالمي.

٤١ - وصرح بأن حكومته تعلق أهمية كبيرة على أنشطة الهيئات الإقليمية والدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي تقوم، بالرغم من إمكانياتها النزرة من حيث المال والموظفين، بتنفيذ عمل قيم. وحث هذه اللجنة على مواصلة إعداد تحليلات متعمقة مستقلة للنمو الاقتصادي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال وتقديم المساعدة لتلك البلدان، وخاصة من أجل تنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة المدى وزيادة دمج هذه البلدان في الاقتصاد الأوروبي والعالمي. وحث اللجنة أيضا على التعاون في الأنشطة التي تتطلب تعاونا أوروبيا شاملا والتي لا يمكن تنفيذها من قبل هيئات دون إقليمية أو منظمات دولية أخرى.

٤٢ - وقد أظهرت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الأونكتاد هو أنسب محفل لإيجاد حلول متكاملة للمشاكل المتعلقة بالتجارة في الخدمات والمواد الخام والاستثمار والتكنولوجيا والمشاريع الهامة وتيسير التجارة. وقد أحرزت الدورة التاسعة نجاحا تاريخيا في تحقيق إصلاح من شأنه أن يسهل دمج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وفي هذا الصدد، يعد التعاون بين بلدان اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى مثلا طيبا على المشاركة من جانب البلدان النامية في نظام تجاري متعدد الأطراف وعلى إدماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي ملاحظة أن بلدان اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى قدمت للبلدان النامية نظام أفضليات معمم في غاية السخاء، يشتمل على فوائد محددة لأقل البلدان نموا.

٤٣ - وصرح بأن بلده يولي اهتماما خاصا للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التي تمر بفترة ترسيخ للإصلاح. ويرحب بالمساعدة التي تلقاها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل

من مجالي إعادة التشكيل الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية. وأعرب عن موافقة وفده على السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تقضي بتخصيص معظم موارده للبلدان التي يقل فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد عن ٧٥٠ دولارا، ولكنه يرى ضرورة مواصلة دعم البرامج الإنمائية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

٤٤ - وفيما يتعلق باللجنة الثانية ذاتها، صرح بأن وفده يؤيد ترشيد أعمالها والجهود الهادفة الى تحديد أعمال اللجنتين الثانية والثالثة بصورة أوضح. وفي هذا الصدد، يرى أن مكتب الجمعية العامة ينبغي أن يكفل وجود تنسيق وتوافق أفضل بين أعمال هاتين اللجنتين الرئيسيتين وأن يحدد أن يكون الازدواج في النظر في البنود أمرا محتما وأين يكون عديم الفائدة. وأعرب عن تأييد وفده بالمثل للرأي القائل إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يظل الهيئة الرئيسية لإدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة وأن جهوده ينبغي أن تتركز على تقرير السياسة وليس على إدارة عمليات محددة. وصرح بأن وفده يؤيد من حيث المبدأ المقترحات المتعلقة بإصلاح المجلس الواردة في "خطة للتنمية" التي وضعها الأمين العام.

٤٥ - السيد ثيوفيلاكتو (قبرص): قال إنه ينبغي أن تعالج اللجنة الثانية القضايا الاقتصادية الدولية الملحة التي تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. فتلك القضايا، بالنسبة للبلدان النامية، ليست حاسمة وحسب بل كثيرا ما تقرر استمرار وجود شعوبها ذاته. وليس ثمة من شك في أن تنمية افريقيا ينبغي أن تكون أولوية عالية وأن بلده، في هذا الصدد، يرحب ببدء سريان اتفاقية مكافحة التصحر مؤخرا. وأعرب عن ثقة بلده في أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الذي اختتم استعراضه لمنتصف المدة مؤخرا، سينفذ تنفيذا كاملا. وصرح بأن بلده كان يؤيد على الدوام، الى الحد الذي يستطيعه، المبادرات المتعلقة بالتنمية في افريقيا وأنه سيواصل تأيد جميع المبادرات الدولية المتعلقة بالقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة في افريقيا.

٤٦ - وصرح أيضا بأن بلده منخرط أيضا في مشاريع التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وأنه يقدم المساعدة الى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من أجل إعمارها. وأوضح أن الهدف الرئيسي لبلده هو تحقيق العدالة الاجتماعية في ظروف من الحرية الاقتصادية والديمقراطية، والتحسين المستمر لمستويات المعيشة والتوزيع المنصف للثروة.

٤٧ - وذكر أنه بالرغم من أن قبرص متقدمة في الميدان الاقتصادي، إلا أنه يود أن يبين أن الحالة الاقتصادية المتردية في الأجزاء التي تحتلها تركيا من الجزيرة تؤثر على جميع القبارصة، ولكن بصورة أخص على القبارصة الأتراك. فبالرغم من استمرار الغزو والاحتلال لجزء كبير من أراضي بلده، فإن قبرص ترعى اجتماعات وحلقات دراسية مفيدة مختلفة تعالج مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والإنمائية، وأعرب، في هذا الصدد، عن موافقة وفده على أن "الشراكة الجديدة المنصفة" يجب أن تقوم على أساس المساواة وأن التعاون الاقتصادي من أجل التنمية يجب أن يكون هو الهدف الأساسي لتلك العملية. وأوضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية هما عنصران يعزز كل منهما الآخر ويؤديان الى التنمية

المستدامة. وفي هذا الصدد، صرح بأن بلده يتطلع الى الأعمال التحضيرية الخاصة بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة باستعراض وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤٨ - وأضاف أنه يجب على الدول الصغيرة أن تقف متحدة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والإنمائية. وصرح بأن بلده نجح في جمع خبراء من دول صغيرة لمعالجة مشاكل مشتركة والبحث عن حلول من خلال الشراكة. وبسبب صغر حجم اقتصادات الدول الصغيرة، وثروتها الطبيعية المحدودة واعتمادها على عدد صغير من السلع الأساسية، فإن هذه الدول قابلة للتأثر بوجه خاص بالأخطار الخارجية. ويمكن لزيادة التعاون أن تساعد هذه الدول في أن يكون لها صوت أقوى في الأسواق العالمية والمحافل الدولية. وبالتالي فقد حث على التنفيذ الفوري للتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي وضعها المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس. وأعرب عن تعهد بلده بدعم المتابعة الصحيحة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية كما أعرب عن قناعة بلده بأن المهم هو التنفيذ العملي، وليس مجرد اتخاذ القرارات.

٤٩ - السيد ماهوغو (كينيا): بعد تأييده البيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، قال إنه في الوقت الذي يتبين فيه من المؤشرات الاقتصادية الحالية اتساع نطاق النمو الاقتصادي العالمي، وتسجيل البلدان النامية نموا إجماليا في الناتج المحلي الإجمالي يزيد على ٥ في المائة، فإن معدل النمو هذا يخفي اختلافات إقليمية ودون إقليمية ووطنية حادة. فمع أن افريقيا سجلت معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٢,٧ في المائة، فإن العديد من البلدان الافريقية مازالت في عداد أفقر البلدان في العالم، وأن تحسن الآداء الاقتصادي في القارة الإفريقية، حسبما ورد في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦، هو ظاهرة قصيرة الأجل يوازنها في بعض الحالات المعدل العالي للنمو السكاني. ولذلك، فإن النمو الاقتصادي، ما لم تزدد سرعته، لن يكفي لتخفيف حدة الفقر بصورة ملموسة في المنطقة.

٥٠ - ويواصل العديد من البلدان النامية تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، التي تؤثر بصورة سلبية على القطاع الاجتماعي. وأعرب عن التزام كينيا بتنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة بهدف تحقيق نمو إقتصادي طويل الأجل وتنمية مستدامة. ولكن، مع أن اقتصاد كينيا متحرر بصورة تامة وأن التدابير الإصلاحية أوجدت بيئة مؤازرة لترويج الاستثمار، فإن اقتصاد كينيا مازال ضعيفا في مواجهة بيئة اقتصادية خارجية غير مواتية بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية وتدني تدفقات الموارد المالية. ولذلك فإن جهود الإصلاح ينبغي أن يقابلها التزام وتفهم ودعم على الصعيد الدولي من شركاء التنمية.

٥١ - ويشكل دين البلدان النامية المتعدد الأطراف والثنائي عقبة كبيرة في وجه النمو الاقتصادي؛ وأعرب عن اعتقاد حكومته أن التوصل في وقت مبكر الى توافق في الآراء بشأن تخفيف الدين بصورة فعلية وتخفيضه وربما إلغائه سيساهم الى حد كبير في تخفيف حدة المشكلة. ومما يزيد من عبء الدين الخارجي

المشاركة التي لا تبعث على التفاؤل من جانب معظم البلدان النامية في التجارة العالمية، وتردي معدلات التبادل التجاري والتحويل السلبي الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو.

٥٢ - وبالتالي، فلكي يتحقق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ينبغي أن تتوفر لسلعها الأساسية فرصة الوصول الى الأسواق الدولية بغية تحقيق زيادة في عائدات الصادرات. وفي هذا الصدد، تقتضي الضرورة أن تقوم منظمة التجارة العالمية بالمساعدة في إقامة نظام يدعم حقوق ومصالح البلدان الضعيفة. وينبغي أيضا تقديم تعويضات الى البلدان النامية التي تتكبد خسائر قصيرة الأجل نتيجة لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وبالإضافة الى ذلك، ترى كينيا أن المؤتمر الوزاري للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الذي سيعقد قريبا في سنغافورة ينبغي أن يقيم اتفاقات جولة أوروغواي وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف، طارحا جانبا المفاهيم الجديدة التي تربط التدابير التجارية بالمستويات المحلية في مجالي البيئة وقوانين العمل.

٥٣ - وعلى الأمم المتحدة أن تواصل تأدية دور أساسي بهدف تحقيق توافق في الآراء بصدد التعاون الاقتصادي الدولي. وفي هذا الصدد، من المهم أن تعزز خطة التنمية التي تقوم الجمعية العامة بصياغتها حاليا العلاقة بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المطردين. وسيكون من الأفضل أن يجري التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينبغي تعزيز أجهزته لتقوم بمتابعة فعالة لبرامج العمل المتفق عليها في المؤتمرات الدولية.

٥٤ - وقد أتاحت سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدت في السنوات الأخيرة تكوين تصور جديد للتنمية. فآخر تلك المؤتمرات، وهو الموئل الثاني، أقر ضرورة العمل بسرعة لتلبية الحاجة الى مساكن كافية للجميع وإلى مستوطنات بشرية مستدامة. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعزيز دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتوفير موارد جديدة وإضافية من جانب المجتمع الدولي من المصادر المحلية والدولية.

٥٥ - ويمثل المؤتمر العالمي للأغذية نهاية ملائمة لتلك السلسلة من المؤتمرات وجسرا الى المستقبل لأنه يعالج الاحتياجات الأساسية للبشرية جمعاء ويقترح حلولا للأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على مستوى عالمي. وأعرب عن تأييد وفده القوي للجهود التي بذلها الأمين العام لمؤتمر القمة حتى تلك اللحظة وعن الأمل في أن تؤدي الأهداف الواضحة لمؤتمر القمة الى تنشيط الدعم من جانب المجتمع الدولي لمسائل الأغذية والزراعة في السنوات المقبلة.

٥٦ - وأعرب عن التزام كينيا بالتكامل والتعاون الاقتصاديين الإقليميين؛ وقال إن فصلا جديدا قد فتح في تلك العملية في افريقيا ببدء سريان معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية في عام ١٩٩٣. فمن خلال التصديق على تلك المعاهدة، تحولت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا

والجنوب الافريقي الى سوق مشتركة لشرق افريقيا والجنوب الافريقي، قامت بتنفيذ برامج على جانب كبير من الأهمية بصدى تخفيض التعريفة الجمركية وتحقيق التوافق والنقل والاتصالات.

٥٧ - وتمثل الجهود الهادفة الى تحقيق التكامل بين اقتصادات تنزانيا وأوغندا وكينيا معلما آخر في المنطقة الفرعية. فقد اتفق رؤساء الدول الثلاث على اتخاذ خطوات تحقيقا لتلك الغاية كما أن عملية تحقيق التوافق بين مختلف جوانب التعاون والتكامل جارية بالفعل في مجالات التجارة، والنقل والاتصالات، والشؤون المالية، والاستثمار والهجرة والأمن في المنطقة الفرعية.

٥٨ - وقامت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي اثيوبيا، وأريتريا، وأوغندا، وجيبوتي، والسودان، وكينيا، لاقتناعها بأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية يمثل وسيلة حيوية لتوسيع نطاق التعاون الدولي وزيادة سرعة النمو الاقتصادي والانتاجية في البلدان النامية، بإعادة تنشيط تلك الهيئة مؤخرا وتوسيع ولايتها بحيث تشمل مسائل التنمية ومنع الصراع، والإدارة وإيجاد الحلول. وقال إن كينيا تناشد جميع شركائها في التنمية إكمال تلك الجهود بدعم تقني ومالي لتيسير التنفيذ الفعلي للبرامج والمشاريع المتعلقة بالتكامل الاقتصادي لافريقيا.

٥٩ - السيد أحمد (الهند): قال إن وفده يؤيد البيان التي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧. وأضاف إن الاقتصاد الدولي يبدي خصائص متباينة: ففي حالة البلدان المتقدمة النمو، هناك احتمالات استمرار التوسع الدوري، ولكن هناك أيضا مخاوف من التضخم واقتراحات بسبب ذلك تدعو الى احتواء معدلات النمو، وهناك زيادة في البطالة وبطء في التقدم في التحول الهيكلي للاقتصادات؛ أما في حالة البلدان النامية، فهناك معدلات نمو ملموسة وإسهام أكبر في التجارة العالمية، ولكن هناك أيضا مشاكل الفقر، والافتقار الى الهياكل الأساسية والموارد البشرية والقوة التكنولوجية.

٦٠ - وصرح بأن حكومته اعتمدت في عام ١٩٩٦ برنامج الحد الأدنى المشترك، الذي يقضي بمواصلة برنامج التحرير والإصلاح. وستولي اهتماما أكبر لاحتياجات التنمية الاجتماعية وتمكين المجتمعات المحلية والقطاعات المحرومة بهدف القضاء على الفقر المطلق بحلول عام ٢٠٠٥.

٦١ - وإن تنمية البلدان النامية تتطلب، كما أقرت بذلك المؤتمرات الرئيسية الأخيرة التي عقدتها الأمم المتحدة، بيئة اقتصادية دولية مواتية بما فيها تدفقات مالية معززة، وفرصة أفضل للوصول الى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو وإمكانية الحصول على التكنولوجيا على أساس تساهلي وتفضيلي وغير تمييزي. غير أنه اتخذت تدابير محددة قليلة جدا في هذا الصدد، ومما يدعو الى التفاؤل في هذا الخصوص ملاحظة أن هذه المسائل سوف تناقش في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧.

٦٢ - وكذلك لا نزاع في الحاجة الى زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية. فبالرغم من الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن تقديم موارد مالية جديدة وإضافية والتدابير المتفق عليها ضمن إطار المتابعة لأعمال مؤتمر ريو وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بقصد القضاء على الفقر، فإن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية واصلت انخفاضها وأصبح الإسهام المستهدف البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو حلما لا سبيل الى تحقيقه.

٦٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمبادرة الجديدة الهادفة الى معالجة مشكلة الدين المتعدد الأطراف ودعم إعادة الجدولة من قبل نادي باريس؛ ومع ذلك، فلا بد من توسيع نطاق هذا النهج، بالنظر الى احتياجات النمو الاقتصادي والاستثمارات في القطاعين الاجتماعي والبيئي. ومازالت هناك حاجة ملحة لإيجاد حل مبكر ودائم لجميع أنواع الدين يأخذ في الاعتبار أيضا مشاكل واحتياجات البلدان الفردية. وينبغي تركيز اهتمام خاص أيضا على البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان التي تقوم بمعالجة مشكلة الفقر المتفشي؛ وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في خطط مثل مبادلات الدين مقابل البيئة والدين مقابل التنمية الاجتماعية.

٦٤ - ويجب إكمال هذه الجهود بتدابير لزيادة سرعة تدفق الاستثمار الخاص الى البلدان النامية من خلال استخدام أدوات مثل الضمانات، وخطط التمويل المشترك والتأمين من قبل المؤسسات المالية الدولية. ويمكن بذل جهود أيضا لتطوير الهياكل الأساسية المادية والاقتصادية ورأس المال البشري بغية اجتذاب وامتصاص تدفقات الاستثمار الأجنبي. وفي الوقت ذاته، يجب إيجاد طرق، من بينها استخدام صندوق النقد الدولي، لمعالجة المشاكل الناجمة عن التقلب الممكن في بعض تدفقات رأس المال الخاص وما ينجم عن ذلك من زعزعة في البلدان المتلقية.

٦٥ - وبالرغم من أن مانحين عديدين عزوا ضعف التنمية الى سياسات لا تسمح للسوق بأن يعمل على الوجه المناسب أو للعمل الحر بأن يزدهر، فإن بلدانا نامية عديدة، في السنوات القليلة الماضية، أدخلت إصلاحات ذات منحى سوقي. ومع ذلك فمن المفارقات أنها أصبحت أشد اعتمادا على تقلبات النظام الاقتصادي الدولي. فينبغي على الأمم المتحدة أن تتفحص الآليات التي تحكم تدفق التجارة والنقد والمال والتكنولوجيا والمعلومات الى البلدان النامية لكي تحدد التدابير العلاجية حسب الاقتضاء. وعلى البلدان النامية أيضا أن تشترك بدرجة أكبر في تقرير السياسات الدولية المتعلقة بالاقتصادات الكلية.

٦٦ - وسيوفر المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر فرصة طيبة للبلدان النامية لمحاولة تعميق تحرير التجارة فيما يتعلق بالقطاعات ذات الميزة النسبية، مثل الزراعة والمنسوجات والملابس والأحذية والمصنوعات الجلدية. وسيكون ذلك الاجتماع أيضا فرصة لتركيز الاهتمام على تنفيذ مجموعة التدابير الهامة التي تقررت في جولة أوروغواي. وفي تلك المناسبة، ينبغي تجنب القضايا الجديدة، كالقضايا المتصلة بالبند الاجتماعي والاتفاق المتعدد الأطراف

المتعلق بسياسة الاستثمار والتجارة والمنافسة؛ فهي قضايا معقدة ومثيرة للخلاف ويمكن أن تحول الميزان بصورة سلبية في غير صالح البلدان النامية.

٦٧ - فهذه المسائل ينبغي أن تفهم بوضوح في محفل مثل الأونكتاد قبل أن تقدم الى منظمة التجارة العالمية. والنظر فيها يتطلب التركيز على عدم التوازن في النظام التجاري الحالي بين حقوق الجهات الناشطة الخاصة والتزامات الحكومات. وبالإضافة الى ذلك، فإن التحرير الحقيقي للتجارة يجب أن يكون واسع النطاق وأن يشمل حركة العمال عبر الحدود الوطنية.

٦٨ - وإن زيادة تعميق العملية الإنمائية سوف تحتاج الى إطار متفق عليه دوليا يسهل حصول البلدان النامية، بصورة ثابتة وغير تمييزية ومعقولة، على التكنولوجيا، على أساس تقييم أكثر شفافية ونقدية وموضوعية للقيود المفروضة بحجة "الاستعمال المزدوج" المزعوم. وينبغي متابعة المقترحات الداعية الى إقامة مصارف لحقوق نقل التكنولوجيا وشبكات للمعلومات بشأن التكنولوجيات المثبتة والسليمة بيئيا.

٦٩ - وأخيرا، أعرب عن رغبته في ملاحظة التحديات لدور الأمم المتحدة في مجالات التنمية والنمو الاقتصادي، وهي تحديات لا بد وأن تشتد في سياق القيود الراهنة التي تكتنف ميزانية المنظمة. وأعرب عن أسفه لاستمرار الضغوط من أجل إدخال إصلاحات تعسفية وإعادة تشكيل وتصغير أنشطة الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي؛ غير أنه يجب ألا يغيب عن البال أن دورها في تحقيق السلم والأمن لا يمكن أن يتعزز إذا ما ضعفت وظائفها الإنمائية.

٧٠ - السيدة كيو (ماليزيا): رددت الملاحظات التي أدلت بها وفود أخرى بشأن الحالة المؤسفة للبلدان النامية الناجمة عن تهميشها بسبب عملية العولمة، مضافا إليها مستويات دينها غير القابلة للاحتمال والاضطرار الى تخصيص موارد لخدمة الدين أكثر مما تخصص لتمويل البرامج الأساسية للصحة والتعليم والإغاثة الإنسانية التي تمثل الأساس للتنمية فيها.

٧١ - وتزداد الحالة صعوبا بسبب تخفيض المعونة من البلدان الصناعية، وتراجع التعهدات بتجديد الموارد اللازمة للمساعدة الإنمائية الدولية وعدم الاستعداد لتصفية المتأخرات السابقة. ومع أن لمؤسسات بريتون وودز ولاية محددة تتمثل في تسهيل التنمية وتنظيم نظام النقد الدولي، إلا أنها تعمل بدرجة أكبر كجابية ديون لبلدان الشمال الثرية. ففي عام ١٩٩٥، حصّل البنك الدولي مبلغا صافيا قدره ٧,٢ بليون دولار تسديدا لديون زيادة على ما دفعه كمساعدة للبلدان المدينة الفقيرة، وحقق ربحا يقرب من ١,٥ بليون دولار. وأعربت عن رغبة وفدها في أن يؤكد مرة أخرى أن القضاء على الفقر يمثل واسطة جميع الجهود الدولية الهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشددت على الحاجة الى إدخال إصلاحات مستعجلة على مؤسسات بريتون وودز.

٧٢ - وقالت إن وفدها يؤيد بقوة عولمة التجارة الدولية، ولكنه يشك في الأسلوب الذي يستخدمها الشمال الصناعي به لكي يبقي هيمنته الاقتصادية على الجنوب. ويتبين هذا بوضوح من الجهود المبذولة لتعطيل المبادرات الهادفة الى تشكيل محافل استشارية إقليمية معنية بالقضايا التجارية والاقتصادية. وفي أثناء العملية التفاوضية لجولة أوروغواي، اكتشفت البلدان النامية أن بلدان الشمال الغنية وسعت جدول الأعمال وعززت العولمة في المجالات الاقتصادية التي تملك فيها تفوقا واضحا، ولا سيما الخدمات المالية والاستثمارات. وأشارت أيضا الى الجهود الهادفة الى إنكار أية قدرة تنافسية متفوقة يمكن أن تملكها البلدان النامية. ويمكن مشاهدة هذا في التحرك لربط التجارة ومستويات العمل، ليس بباعث الاهتمام برفاه العمال في البلدان الفقيرة، بل كتدبير حمائي ضد الصادرات المتنامية ذات الأسعار المنافسة الآتية من الجنوب.

٧٣ - وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، تصر بلدان الشمال على أن تصدر جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية قوانين وطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو ما يعني في الواقع توفير حماية قانونية للاحتكار التكنولوجي للشمال، ويقلص حق البلدان النامية في الحصول على تكنولوجيات جديدة. وفي ظروف كهذه، لا غرابة في أن ترى البلدان النامية أن العولمة لا تعني أكثر من كسر الحدود الوطنية كي يتمكن الذين يملكون رأس المال والسلع من السيطرة على الأسواق.

٧٤ - وتأمل ماليزيا في أن يكون التركيز الأساسي للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، منصبا على استعراض تنفيذ نتائج جولة أوروغواي وليس على النظر في قضايا جديدة لا تدخل في نطاق اختصاصه، مثل قواعد الاستثمار المتعدد الأطراف، وسياسة المنافسة ومعايير التجارة والعمل. إن منظمة التجارة العالمية والبلدان المتقدمة النمو يجب أن تنظر على سبيل الأولوية في مساعدة البلدان النامية لكي تعزز قدرتها على الاستفادة بصورة كاملة من الفرص المتاحة من جولة أوروغواي. وثمة قضية أخرى ذات أولوية هي توسيع عضوية منظمة التجارة العالمية بالاسراع في قبول البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من العملية، مما يعطي صفة عالمية حقيقية للنظام المتعدد الأطراف الجديد.

٧٥ - وأعربت عن تأييد ماليزيا الكامل لمفهوم التنمية المستدامة، وقالت إنها تسلم بالدور الحاسم للسياسات الوطنية في ذلك الصدد وبجهود المنظمة الهادفة الى زيادة الوعي في المجتمع العالمي، ولكنها ترى أن التنمية المستدامة تتطلب وجود بيئة اقتصادية دولية مشجعة. وتشعر ماليزيا بخيبة أمل، شأنها في ذلك شأن بلدان نامية عديدة، لقصور الموارد المالية ولعدم توفير البلدان المتقدمة النمو، بصورة واضحة ومحددة، الموارد المالية الجديدة والإضافية اللازمة للتنفيذ الناجح لجدول أعمال القرن ٢١.

٧٦ - وتشعر ماليزيا بقلق أيضا لأن توفر الأموال وإمكانية الحصول على التمويل الدولي لتنفيذ البرامج والمشاريع البيئية في البلدان النامية تخضع في كثير من الأحيان لشروط غير ذات صلة ولا تستطيع البلدان المتلقية الوفاء بها.

٧٧ - وترى ماليزيا أن الأموال اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة ينبغي الحصول عليها من خلال إنشاء نظام عالمي لجباية ضرائب بنسبة ما تستهلكه كل دولة عضو من الموارد. وينبغي أن تكون لجنة التنمية المستدامة الآلية المؤسسية التي ترصد تدفق الموارد اللازمة للتنمية من بلدان الشمال الى بلدان الجنوب.

٧٨ - وترى ماليزيا، التي تؤيد أيضا عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أن مناقشات تلك الدورة ينبغي أن تحلل الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها حتى هذه اللحظة، بدلا من مواصلة مناقشة الجوانب العامة للتنمية المستدامة.

٧٩ - وأخيرا، أثارت قضيتين أخريين. أولاهما هي مشكلة فجوة تكنولوجيا المعلومات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فبسبب التقدم السريع الذي يجري إحرازه في هذا الميدان، ستستمر هذه الفجوة في الاتساع ما لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات محددة لمعالجة الحالة. أما القضية الثانية فهي الحاجة الى الاعتراف بدور القطاع الخاص في التنمية. فماليزيا ترى أن ثمة حاجة متزايدة الى قيام القطاعين العام والخاص بتقاسم عبء التنمية الوطنية. وقد نشأ دور القطاع الخاص الماليزي، الذي يعمل كمحرك للنمو، من سياسة وطنية مدروسة. ولذلك، فإن المناقشات المتعلقة بالتنمية بوجه عام تكون ناقصة ما لم تأخذ في الاعتبار دور القطاع الخاص.

٨٠ - السيدة بولينوفا (الجمهورية التشيكية): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلت به أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وأن الإنجازات العديدة ذات الأهمية العالمية التي تحققت في العالم الحديث المتزايد التعقيد تصاحبها مشاكل باقية. وفضلا عن ذلك، هناك شيء من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المتصل بالاتجاه المتنامي نحو القومية والانعزالية في بعض البلدان.

٨١ - وأضافت أن المحافل الدولية المتعددة الأطراف هي خير ما يصلح لمعالجة المشاكل والآثار الممكنة التي ترتبها العولمة والتحرير على كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية، ولكن هذه المؤسسات أخذت تفقد مصداقيتها وتعاني من نقص في الأموال والانضباط المالي. ولذلك فمن المهم تعزيز الثقة في منظومة الأمم المتحدة وإعادة تأكيد دورها العالمي في توفير الإرشاد في إطار السياسة العامة. وفي هذا الصدد، فإن إدخال تعديلات على المنظومة لا يكفي، حيث أن حصيلة العملية تتوقف أيضا على جهود ومواقف جميع الدول الأعضاء.

٨٢ - ومضت تقول إن بلدها يرى أن الجهود ينبغي أن تنصب على عدد من المجالات. أولا، ينبغي إعادة تشكيل الموارد المالية للمنظمة وزيادة كفاءة عملياتها. ثانيا، ينبغي إقامة إطار قانوني دولي للتعاون الاقتصادي، بما فيه الأمن الاقتصادي. ثالثا، ينبغي تعزيز النظام المتعدد الأطراف؛ وفي هذا الصدد، سيركز الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سنغافورة، على تحسين فرص وصول البلدان النامية الى الأسواق وعلى إسهام التعاون الإقليمي في عملية التكامل العالمي. رابعا، يجب إيجاد أشكال

جديدة من التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد كان من الأمثلة الطيبة على مثل هذا التعاون قيام صندوق النقد الدولي والمصرف الأوروبي للإعمار والتنمية بإنشاء صندوق خاص قدره ٠,٥ بليون دولار لتسهيل مشطوبات ديون البلدان الفقيرة.

٨٣ - وبالإضافة الى ذلك، فإن بناء القدرات، ونظام الحكم السليم، والإصلاحات المؤسسية وتحسين فرص الوصول الى الأسواق يمكن أن تسهل إدماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي. وهناك مبادرات أخرى تتسم بالإيجابية مثل المبادرة المتعلقة بالقضاء على الفقر في افريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات، ولكنها ستجلب مساعدة مؤقتة فقط للبلدان المعنية.

٨٤ - ووصفت قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ بأنه يمثل خطوة رئيسية الى الأمام فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وأكدت أن الجمهورية التشيكية تشارك بصورة فعالة في تنفيذه. ودعت الى تحديث الهيكل الهرمي لهيئات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة كفاءة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة توزيع بنود جداول الأعمال التي يعالجها المجلس واللجنتان الثانية والثالثة بوصفها مهام مستعجلة. وقالت إن التجربة الإيجابية في مجال برنامج عمل اللجنة الثانية، بما فيه مناقشات الأفرقة، ينبغي أن يستفاد منها في الإعداد للدورة الموضوعية للسنة التالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨٥ - وأعربت عن تأييد الجمهورية التشيكية القوي للتنفيذ النشط لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، بالنظر الى أنه سيبسط ويحقق التوافق في الإجراءات والوثائق، فضلا عن الرصد والتقييم، اللذين يمثلان عنصرين هامين في جهود إصلاح الأمم المتحدة.

٨٦ - وأعربت عن تقديرها الكبير لعمل المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي قامت بإنشاء آليات تعاون جديدة وأكثر فعالية وقربت خدماتها الى المنطقة. وصرحت بأن حكومتها ترحب بنهج أكثر مرونة، في نطاق الموارد المحدودة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي سيعزز نتائج البرامج والمشاريع الإقليمية، وأنها مهتمة بصورة متزايدة بتقديم دعمها للتعاون من أجل التنمية داخل الأقاليم في مجال التعاون التقني.

٨٧ - وتقوم الجمهورية التشيكية برصد دقيق للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة وترحب بحصيلة الدورة الأخيرة للجنة التنمية المستدامة. فنتيجة لعمل اللجنة المثمر، شاع مفهوم التنمية المستدامة بصورة منهجية في جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك في جداول أعمال المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى. وأعربت عن سرورها لأن مزيدا من الاهتمام أخذ يوجه الى أنماط الإنتاج والاستهلاك والى مسائل التعليم من أجل التنمية المستدامة، وأثنت على إنشاء الفريق الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالأحراج.

٨٨ - ومن ناحية أخرى، قالت إن بلدها يشاطر قلق عدد من الدول فيما يتعلق بأنشطة أخرى جرت متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومهمة لجنة التنمية المستدامة. فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة، فإنها لم تتمكن من موازنة وجهات النظر ومن حفز المجتمع الدولي على القيام بإجراء حاسم، ليس فحسب فيما يتعلق بالموارد المالية بل أيضا بخصوص قضايا أخرى شاملة لعدة قطاعات مثل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والأدوات الاقتصادية من أجل التنمية المستدامة والعلاقة بين التجارة الدولية والبيئة. واختتمت كلامها بالقول إن بلدها يرى أن اللجنة تستطيع أن تفي بولايتها بصورة أفضل بالتأكيد على القضايا الشاملة لعدة قطاعات.

٨٩ - السيد بارك (جمهورية كوريا): قال إن عولمة الاقتصاد منذ نهاية الحرب الباردة تميزت بثلاث سمات واضحة: الصلة المتزايدة العمق بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واشتداد المنافسة على التفوق الاقتصادي؛ وظهور توافق جديد في الآراء على أهمية وجود استراتيجية إنمائية ذات منحى سوقي، وتحسين الأداء الاقتصادي من جانب البلدان النامية التي حاولت تنفيذ استراتيجية إنمائية ذات منحى سوقي وقائمة على كثافة الروابط؛ والتهميش المتزايد لبعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا وبعض البلدان الافريقية.

٩٠ - وعقب استعراض إحصاءات صندوق النقد الدولي التي تشكل مؤشرات إيجابية للأداء الاقتصادي للبلدان النامية، قال إن الصلة المتزايدة العمق التي أشار إليها آنفا قد أعادت في الواقع تنشيط اقتصادات بلدان نامية عديدة، ولكنها سببت أيضا مخاوف وشكوكا في كل من البلدان المتقدمة النمو، حيث شعر البعض بقلق من أن الواردات الرخيصة من البلدان النامية ستزيد البطالة المحلية، وفي البلدان النامية، حيث توجد مخاوف من أن الصناعات المحلية سيكون مصيرها الدمار بسبب منافِساتها الأجنبية المتعددة الجنسية، أو أن الشركاء التجاريين المتقدمي النمو سيستخدمون معايير العمل والبيئة كذريعة للحمائية.

٩١ - وقال إن دور الأمم المتحدة يتمثل في دعم الثقة بين الشمال والجنوب بإثبات أن وجود صلة أقوى يفيد الشركاء في الجانبين وبتحسين فهم ديناميات التفاعل الاقتصادي في الجانبين. فالنمو الاقتصادي المطرد في العالم النامي هو احتمال واقعي بصورة متزايدة. وإذا استمرت الاتجاهات الإيجابية الحالية، ونفذت برامج خاصة لمساعدة البلدان المهمشة التي لم تشارك بعد في فوائد العولمة، فسيكون من الممكن إقامة شراكة أكثر إنصافا وذات فائدة متبادلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وعلى الأمم المتحدة أن تشدد على وضع سياسات تهدف الى تشجيع تكون توافق في الآراء بصدد استراتيجية إنمائية كخطوة حيوية في اتجاه بناء شراكة عالمية جديدة، وعليها وضع برامج محددة لمساعدة أقل البلدان نموا ـ التي لم يستفد معظمها بعد من زيادة تدفقات رأس المال الخاص ـ والبلدان الافريقية، التي تعاني من عبء دين ثقيل ونقص في الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية. وينبغي ألا يغيب عن البال أن للسوق حدودها الخاصة بها وأن الاستثمار لا يكون دائما منسجما مع الاحتياجات الإنمائية.

٩٢ - وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وعن رأيه أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعزز دورها في تحديد وتعزيز استراتيجية إنمائية جديدة تتميز بمزيد من التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛ وإلى جانب ذلك، يجب تعزيز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنفيذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية الدولية. ومما له أهمية أيضا الجهود التي تبذلها المنظمات الفردية لإعادة تشكيل نفسها وتعزيز فعاليتها، كما في حالة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

٩٣ - ولم يتمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع خطة للتنمية، بالرغم من منجزاته في السنوات الثلاث الماضية، من التوصل الى قرار نهائي بشأن قضية التنمية، التي برزت كأحد الاهتمامات ذات الأولوية للمجتمع الدولي؛ وبالتالي، فقد كان تمديد ولاية الفريق حتى نهاية الدورة الحالية قرارا ملائما. وأعرب عن الأمل في أن تتوصل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الى اتفاق بشأن الجزء الثالث، المتعلق بالقضايا المؤسسية، والذي يمكن أن يقيم نموذجا لشراكة إنمائية عالمية.

٩٤ - وتؤدي لجنة التنمية المستدامة، التي كان إنشاؤها أحد أهم النتائج التي تمخض عنها مؤتمر ريو، دورا حيويا في حشد التزام سياسي لحماية البيئة وتقوم بتشجيع أنماط الاستهلاك القابلة للإدامة، وهي مسألة هامة بوجه خاص بالنظر الى الخطر على البيئة الذي تشكله ثقافة الاستهلاك بالجملة المرعية من قبل الآليات السوقية التي يجري ادخالها الى العالم النامي.

٩٥ - وأعرب عن الأمل في أن تسهم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لإجراء تقييم لنتائج جدول أعمال القرن ٢١ في صياغة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة تعزز التقدم في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا والقضايا القطاعية الحيوية.

٩٦ - وصرح بأن بلده، الذي واصل زيادة مساعدته الإنمائية الرسمية وسيواصل ذلك في المستقبل، يعتزم تقديم مساهمات كبيرة للتغذية الحادية عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية؛ وأنه زاد أيضا الأموال التعاونية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لافريقيا. وبالروح ذاتها، تعاونت وكالة كوريا للتعاون الدولي في مشاريع عديدة مع بلدان في أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، وعملت الحكومة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية لإنشاء المعهد الدولي للقاحات في سيئول، الذي سيكرس لبناء قدرة البلدان النامية على تطوير واستخدام اللقاحات، ولا سيما للأطفال والأشخاص ذوي الدخل المنخفض. ومثل هذه التدابير تعكس تصميم بلده على مواصلة تقديم مساهمة في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية ودعم التنمية المستدامة، التي تمثل إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة.

٩٧ - السيد مواكواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن المجتمع الدولي يتطلع الى القرن الحادي والعشرين بمزيج من الأمل واليأس: أما الأمل ففي الفرص التي توجدها أسواق المستقبل المحررة والمعولمة،

وأما اليأس فبسبب استمرار ارتفاع مستويات الفقر، وخاصة في البلدان النامية، الأمر الذي يمكن أن يقضي على الفوائد الناجمة عن الأسواق الموسعة والشراكة العالمية، ما لم تكسر حلقة الفقر المفرغة وتبدأ عملية انتعاش ونمو اقتصاديين.

٩٨ - وبالرغم من اعتماد برامج تكيف واسعة النطاق، فإن أغلب البلدان النامية لا تستطيع مواصلة سياساتها وبرامجها الاقتصادية، ولا يحتمل أن تتمكن من وقف تردي اقتصاداتها وتعزيز الانتعاش والنمو بدون تعاون دولي مطرد يمكن أن يطلق تدفقا من الموارد الإضافية. وهذا أمر ملح على نحو خاص في وقت أخذت تصبح فيه قوى العولمة والتحرير القوة الدافعة في التجارة العالمية. ومن الضروري النظر بصورة دقيقة في السياسات التي ينبغي أن تطبقها جميع القطاعات على جميع المستويات لكفالة ألا تؤدي العملية الإنمائية الى دفع البلدان النامية الى هوامش الاقتصاد العالمي ولتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تساهم في الانتعاش والنمو الاقتصاديين المطردين.

٩٩ - وقد عقدت منذ عام ١٩٩٢ سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الهادفة الى تعزيز رفاه البشرية. والمطلوب الآن هو تنسيق تنفيذ تلك القرارات على المستويين الوطني والدولي معا. والعنصر الحاسم في تلك العملية هو توفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ولذلك فإن التدني في المساعدة الإنمائية الرسمية وتقييد تدفقات رأس المال يمثلان سببا حقيقيا للقلق. ففي الوقت الذي تظل فيه المسؤولية الأساسية عن التنمية هي مسؤولية البلدان النامية ذاتها، فإنها تحتاج الى تعاون وتضامن المجتمع الدولي من أجل تعبئة موارد إضافية لدعم الجهود الوطنية.

١٠٠ - ومن المشاكل التي تؤثر على البلدان النامية في جهودها الإنمائية مسألة الدين الخارجي. فلا تلوح في الأفق حلول طويلة الأجل لهذه المشكلة حيث أن الاستراتيجيات المعتمدة الى الآن لم تحقق سوى نجاح محدود. إن مسألة الدين الخارجي على البلدان النامية يجب أن ينظر فيها بصورة واقعية - بما في ذلك إمكانية إلغائه - من أجل موازنة التزامات البلدان المدينة وقدرتها على مواصلة الإصلاح والنمو. وقد أصبح من المتفق عليه بصورة متزايدة أن بلدانا نامية عديدة لا تستطيع خدمة دينها الخارجي وإبقاء موارد في الوقت ذاته لتمويل الإصلاحات وإعادة التشكيل الاقتصادي التي تقتضيها الضرورة لإرساء الأسس للتنمية المستدامة الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، حث الدائنين في نادي باريس على التسليم بأن من المهم، كي يكون لمبادرتهم تأثير إيجابي، تجاوز أحكام نابلي بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين، وخاصة منها تلك الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فالموارد التي يمكن استخدامها في تعزيز عملية الإصلاح والتنمية تبتلعها التزامات خدمة الدين.

١٠١ - وأن المشاكل التي تواجه قطاع السلع الأساسية تسبب قلقا كبيرا لمعظم البلدان النامية. فيجب على المجتمع الدولي أن يساعد على تصحيح أوجه الخلل في أسواق السلع الأساسية وأن يلتزم بدعم برامج تنويع السلع الأساسية، بما في ذلك إنشاء آليات مالية مثل الصندوق الافريقي للتنويع المقترح إنشاؤه. ولاحظ مع الأسف أن بعض الشركاء في التنمية امتنعوا عن تأييد إنشاء ذلك الصندوق.

١٠٢ - وقد اعتمد المجتمع الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بتوافق الآراء جدول أعمال الموئل، الذي أظهر بوضوح القلق الذي تستشعره جميع البلدان إزاء احتواء جائحة الفقر والحرمان وتوفير أمل جديد. وفي هذا السياق، أعرب عن أمل وفده في أن تعتمد الدورة الحالية للجمعية العامة آلية مؤسسية للمتابعة.

١٠٣ - إن تحقيق التنمية المستدامة وتحسين البيئة هما مسألتان ذواتا أولوية تؤثران على النمو الاقتصادي وعلى رفاه الشعوب في جميع أرجاء العالم. وقد كان تردي البيئة العالمية نتيجة لأنماط الاستهلاك وعمليات الإنتاج غير القابلة للإدامة. وخاصة في البلدان الصناعية، التي تتحمل مسؤولية القسم الأكبر من الانبعاثات المسببة للتلويث، بما فيها النفايات السامة والخطرة. وتملك البلدان المتقدمة النمو القدرة على مكافحة الأثر العالمي لذلك التلوث وتترتب عليها المسؤولية الرئيسية في ذلك.

١٠٤ - ويشكل التصحر والجفاف عائقا آخر لعملية التنمية في بلدان نامية عديدة، ولا سيما تلك الواقعة في افريقيا. وتمثل اتفاقية مكافحة التصحر، التي وقعت وصدقت عليها ٥٠ دولة الى الآن، إطارا للعمل المشترك. وليس في الإمكان المبالغة في تأكيد أهمية الاتفاقية، خاصة وأنها تعترف بالصلة بين التصحر والاحتياجات من الطاقة والفقر وأن المجتمع الدولي، لكي يعالج مشكلة التصحر بصورة شاملة، يجب أن يتصدى أولا للمشكلة الأساسية المتمثلة في الفقر. ولذلك فثمة حاجة ملحة الى إعادة توجيه التكنولوجيا والموارد لتلبية الاحتياجات من الطاقة في العالم النامي.

١٠٥ - وقد أظهر استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الذي اختتم في الشهر الماضي، أن العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي أدت الى اعتماد البرنامج مازالت قائمة وأنها ازدادت سوءا في بعض البلدان. وقد أكد استعراض منتصف المدة من جديد وشدد على تبادلية الالتزامات والمسؤوليات إضافة الى الحاجة الى تدابير عاجلة ومحددة من جانب افريقيا والمجتمع الدولي. ويمثل البرنامج الجديد إطارا لشراكة عالمية، تتطلب إرادة سياسية جماعية لكي تعمل. وختاما، أكد أنه لكي تواصل افريقيا الانتعاش والنمو، ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تكمل الجهود الإنمائية التي تبذلها إفريقيا. ويمكن أن يتم ذلك بإعادة توجيه نسبة كبيرة من تدفقات المعونة الى الأنشطة الهادفة الى تسهيل دخول افريقيا في الاقتصاد العالمي.

١٠٦ - السيد زولو (صندوق النقد الدولي): قال إن قرارات رئيسية اتخذت في الاجتماعات التي عقدتها في نهاية أيلول/سبتمبر اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، التي تضطلع بدور استراتيجي في تقرير السياسة في المؤسسة بتزويد البلدان الأعضاء بإرشادات أوضح فيما يتعلق باستراتيجية سياسة النمو المطرد مع استقرار الأسعار وبتأكيد أهمية الشفافية في صياغة وإدارة السياسات الاقتصادية. ويتصل القرار الأول بمسألة الدين الخارجي. فللمساعدة في حل هذه المشكلة، سيقوم صندوق النقد الدولي بتزويد البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز، بهبات أو قروض ذات آجال استحقاق ممددة لخدمة الدين المستحقة للصندوق من أجل تخفيض القيمة الصافية الحالية لذلك الدين.

١٠٧ - وثمة خطوة أخرى هامة اتخذتها اللجنة المؤقتة هي اعتماد إعلان الشراكة من أجل النمو العالمي المستدام. والإعلان هو إعادة تأكيد للإعلان المتعلق بالتعاون لتعزيز التوسع العالمي. الذي اعتمد قبل عامين. واعتراف بالحاجة الى تحديث وتوسيع نطاق المبادرة السابقة بغية تضمين مسائل هيكلية وفي ضوء التحديات الجديدة الأخرى في بيئة عالمية متغيرة. ويؤكد إعلان الشراكة أنه توجد حاجة الى توفير شبكات سلامة اجتماعية حسنة التوجيه ومعتدلة التكاليف بتخفيض الإنفاق غير المنتج، مع كفالة توفر استثمار أساسي كاف في الهياكل الأساسية؛ وأن استدامة النمو الاقتصادي تتوقف على تنمية الموارد البشرية؛ وأن من المستحسن بدرجة عالية إصلاح المعاشات التقاعدية العامة، وتأمين العمالة، والضمان الاجتماعي والنظم الصحية بغية ضمان قدرتها على البقاء في الأجل الطويل. وفي هذا الإطار الجديد، يصبح التقسيم القديم الذي يصف برمجة التكيف الهيكلي بأنها مهمة البلدان النامية وحدها شيئا من الماضي. ويبحث الإعلان أيضا طرقا لتعزيز الحكم الجيد من جميع النواحي، بما في ذلك معالجة الفساد، وكفالة وجود نظم مصرفية سليمة، وكبح غسل الأموال.

١٠٨ - وأعرب عن رغبته في أن يذكر بعض أهم ما دار في المبادلات بين المشتركين في الاجتماعات السنوية. أولا، كان ثمة تسليم بأن الحالة الاقتصادية المواتية نسبيا لم تكن نتيجة صدفية، بل حصيلة سنوات عديدة من العمل الجاد والتضحيات سعيا الى سياسات اقتصادية سليمة على المستويين الوطني والدولي معا. واعترف محافظون من كل من البلدان الصناعية والنامية بفوائد استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، بينما أبرز آخرون مسائل مثل أهمية الاستثمار في الصحة والتعليم، ودور مثل هذه الاستثمارات في زيادة الانصاف الاجتماعي، والرابطة بين الإنصاف الاجتماعي واستدامة عملية الإصلاح. وكان ثمة إقرار أيضا بأن جميع البلدان، في نهاية المطاف، تسعى الى تحقيق أهداف متماثلة وأن لكل بلد لذلك مصلحة في نجاح جميع البلدان الأخرى.

١٠٩ - وفيما يتعلق بإمكانية بيع كمية محدودة من ذهب صندوق النقد الدولي، قال إن المجلس التنفيذي للصندوق ملتزم بتأمين الموارد اللازمة، بوسائل التمويل المعتادة، لتمويل مرفق التكيف الهيكلي المعزز، من أجل كفالة استمراره ومشاركة الصندوق في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدين. فإذا نشأت الحاجة واستنفدت المصادر الثنائية، فإن صندوق النقد الدولي يجب أن يكون مستعدا لاستخدام موارده على الوجه الأمثل، وهو ما يمكن أن يستتبع بيع بعض الذهب. وعلى أية حال، فمن السابق لأوانه القول ما إذا كانت الحاجة ستنشأ حيث أنها ستتوقف على حجم المساهمات الثنائية والسرعة التي ستطلب بها البلدان المتلقية المحتملة المساعدة من ذلك الصندوق الخاص.

١١٠ - وفي ختام كلامه قال إنه بالرغم من أن مناخ الاستقرار والتقدم الاقتصادي الحالي يبعث على التفاؤل، فإنه لن يدوم ما لم يؤد الى فتح فرص لجميع الأشخاص وما لم تجعل الصلة الحاسمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهود المبذولة لرفع مستوى كرامة الإنسان عمل الصندوق مهمة مجدية حقا.

١١١ - السيد سفير ـ يونس (البنك الدولي): قال إن البنك الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية قدما معا في عام ١٩٩٦ قروضا قيمتها ٢١ بليون دولار مقسمة على ٢٥٦ مشروعا. وقد خصص معظم ذلك المبلغ لقطاعات الكهرباء والنقل والزراعة. وقد نُظِّم برنامج البنك للإقراض بحيث يعمل في ثلاثة مجالات رئيسية: أولها، الاستثمار في الأشخاص وتنمية الموارد البشرية. فعلى امتداد الـ١٠ سنوات الماضية، كان هذا هو المجال الذي حدث فيه أكبر نمو، وأصبح البنك أكبر مصدر في العالم للتمويل الخارجي لتنمية الموارد البشرية. وفي عام ١٩٩٦ استقبل هذا المجال قروضا قيمتها ٧٠٠ مليون دولار للتعليم وقروضا قيمتها بليونا دولار للرعاية الصحية، ومبادرات جديدة أيضا في مجالات إعانات البطالة، وإنشاء وصيانة شبكات الضمان الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية.

١١٢ - وثمة مجال آخر مهم لبرنامج البنك الدولي للإقراض هو المشاريع المصممة لتعزيز التنمية السليمة بيئيا والمستدامة اجتماعيا. ففي ١٩٩٦، خصص مبلغ ١,٦ بليون دولار لـ٢٠ مشروعا جديدا مدرجا تحت ذلك الوصف ومنذ ١٩٨٧ نما برنامج البنك للإقراض في مجال البيئة الى ما يقرب من ١١ بليون دولار خصصت لـ١٥٣ مشروعا. وقد أدخل تغيير على تكوين هذه القروض بحيث يأخذ في الاعتبار الآثار البيئية للنمو الحضري السريع والتزاما مجددا بحل المشاكل البيئية في المناطق الريفية.

١١٣ - وفيما يتعلق بقروض البنك من أجل تنمية القطاع الخاص، تتجه النية الى زيادة تلك القروض في عام ١٩٩٦ الى ٦ بلايين دولار للمجالات التي يبدو أنها توفر إمكانات أكثر مواتاة، من خلال تنفيذ ٥١ مشروعا متعلقة بتنمية القطاع المالي والقطاع المصرفي والطاقة والاتصالات والصناعة والتعدين، فضلا عن قطاعات أخرى.

١١٤ - وبخصوص مسألة الدين، اتفق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومانحون آخرون على برنامج للتصدي لهذه المشكلة. وفضلا عن ذلك، اعتمدت لجنة التنمية أداة تعرف بالصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين ويشتمل على رصيد قدره ٥٠٠ مليون دولار. ووفق أيضا على آليات لاستخدام نادي باريس في معالجة قضايا المعونة الثنائية والمسائل ذات الصلة على المستوى الدولي. ونظرت لجنة التنمية أيضا في المهام الواسعة المتزايدة للوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

١١٥ - وكانت مسألة تخفيف حدة الفقر موضوع مناقشة واسعة ووضع برنامج في ذلك المجال ستكون له آثار على المسائل المتعلقة بالنوع وعلى التنمية الريفية خلال القرن القادم.

١١٦ - السيد وينيك (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مما له مغزاه أن الاهتمام أخذ يوجه الى قضايا التنمية الاجتماعية في مناقشات صندوق النقد الدولي وخاصة في لجنته المؤقتة، التي تمثل معقلا للنظام المالي الدولي. وفي هذا الخصوص، تساءل عما يحدثه عمل الأمم المتحدة، وخاصة اجتماع مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، من أثر على أنشطة صندوق النقد الدولي. وسأل أيضا ما إذا كان ممثل البنك

الدولي يستطيع أن يتيح الوثيقة المتعلقة بالصندوق الاستئماني المتعدد الأطراف كي يصار الى تعميمها بوصفها إحدى وثائق الأمم المتحدة ومناقشتها من قبل اللجنة.

١١٧ - السيد كيربنز (سورينام) والسيد غرانت (أيرلندا): قالا إنهما يؤيدان طلب تعميم وثيقة على الوفود تضيف الى المعلومات التي قدمها ممثل البنك الدولي.

١١٨ - السيد أوجيمبا (نيجيريا): قال إنه تجدر دعوة ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإدلاء ببيانين أوفى أمام اللجنة.

١١٩ - الرئيس: قال إنه بسبب حدود الوقت والحاجة الى إتاحة ممارسة حق الرد، اقتضت الضرورة تحديد طول بياني ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن سيجري ترتيب اجتماع غير رسمي كي تستطيع الوفود تلقي مزيد من المعلومات عن مؤسسات بريتون وودز، وخاصة عن النتائج التي خلصت إليها اللجنة الوزارية المشتركة التابعة لمجلس محافظي البنك وعن النتائج التي توصل إليها الصندوق فيما يتعلق بنقل موارد حقيقية الى البلدان النامية (لجنة التنمية).

١٢٠ - السيد زولو (صندوق النقد الدولي): أجاب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية قائلا إن الصندوق على امتداد السنوات الخمس الماضية أولى عناية مستمرة للبعد الاجتماعي، وإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لم يفعل سوى إضافة زخم الى أنشطة الصندوق في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أولى الصندوق قدرا كبيرا من العناية للشؤون المالية لكي يزيد ويصون الإنفاق على التعليم والصحة والقطاعات المماثلة الأخرى. وأجرى أيضا دراسات عن توزيع الدخل، وهو مجال جديد وكل فيه الصندوق وظائف هامة الى مختلف قطاعات المجتمع وكفل أن تأخذ السياسات المطبقة على البلدان في الاعتبار حالة توزيع الدخل في كل حالة.

١٢١ - السيد سفير ـ يونس (البنك الدولي): قال إن وثيقة تتضمن معلومات مفصلة عن الصندوق الاستئماني المتعدد الأطراف الجديد متوفرة للوفود.

١٢٢ - السيد برهان (تركيا): تكلم ممارسا حق الرد فقال إن الممثل الدائم للجمهورية التركية لقبرص الشمالية سيدلي برد مناسب على التعليقات المدلى بها في وقت سابق في الاجتماع.

١٢٣ - السيد ثيوفيلاكتو (قبرص): تكلم ممارسا حق الرد فقال إن الشخص الذي سماه المتكلم السابق لا يملك الحق في الكلام في اللجنة، وإن الكيان الذي ذكره غير معترف به من قبل أي بلد باستثناء تركيا.

١٢٤ - السيد برهان (تركيا): قال إن الرسالة الموجهة من الممثل الدائم للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ستعمم بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

١٢٥ - السيد ثيوفيلاكتو (قبرص): **قال إن الجمهورية المزعومة غير معترف بها من قبل أية هيئة من هيئات الأمم المتحدة، وأشار الى قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) الذي طلب الى جميع الدول ألا تعترف بأي نظام محتل في قبرص.**

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥